

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية****رقم ١٣٢ لسنة ٢٠١٧**

بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع

تنفيذ محطة رفع الصرف الصحى لخدمة

قرية صنافير - مركز قليوب - محافظة القليوبية

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ؛

**قرر :****( المادة الأولى )**

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع تنفيذ محطة رفع صرف صحى لخدمة

قرية صنافير - مركز قليوب - محافظة القليوبية، والتي تقع بحوض درنيجة نمرة (١)

"قسم أول" بالقطعة رقم صد ٤٨ من ٨ كنستر - زمام قرية صنافير، بمسطح ٨٠١,٣٠ متر مربع تقريباً،

وذلك لصالح الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى .

**( المادة الثانية )**

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه بالمادة السابقة،

والمبين موقعها وحدودها واسم مالكيها بكشف أسماء الملاك الظاهرين وبالمذكرة والرسم التخطيطى

الإجمالى المرفقة .

**( المادة الثالثة )**

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨ هـ

( الموافق ١٨ مارس سنة ٢٠١٧ م ) .

**عبد الفتاح السيسى**

## وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية مذكرة إيضاحية

للعرض على السيد رئيس الجمهورية

بشأن استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ

محطة رفع صرف صحى بحوض درنيجة لخدمة قرية صنافير

بمحافظة القليوبية

صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

يتولى الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى تنفيذ محطة رفع صرف صحى

بحوض درنيجة لخدمة قرية صنافير - محافظة القليوبية .

وقد تم الحصول على المستندات والموافقات اللازمة لاستصدار قرار منفعة عامة لنزع

ملكية قطعة الأرض اللازمة لإقامة محطة رفع الصرف الصحى بحوض درنيجة لخدمة قرية صنافير -

محافظة القليوبية والواقعة بحوض درنيجة نمرة (١) قسم أول - القطعة رقم ص ٤٨ من ٨ كدستر

بمسطح ٣٠,١,٨٠٢م<sup>٢</sup> تقريباً والواقعة على الخريطة المساحية رقم ٦٣٠/٨٣٤ وهى كالاتى :

١ - كشف بأسماء الملاك الظاهرين المعد بمعرفة مديرية المساحة بالقليوبية .

٢ - موافقة السيد الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضى .

٣ - موافقة المجلس الشعبى المحلى لمحافظة القليوبية .

الأمر الذى يتطلب ضرورة استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ المحطة

عليها والواقعة ضمن الحدود الواردة بكشف الملاك الظاهرين، والخرائط المساحية المرفقة

ولصالح الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠

وزير الإسكان

والمرافق والمجمعات العمرانية

أ.د.م/ مصطفى مديولى

١٩٢٤

مديرية المساحة بالقليوبية  
مكتب المراجعة والمسائل ج ١٣٦

كشف الملاك الظاهري لمنطقة  
بمطابق ما ورد في سجل المساحة رقم ١١٧٨

رقم المالك الظاهر	رقم القطر	أسماء المورثين ورعاياهم	المساحة	الوجه والالتزامات
٥٠١٥٢١١/١٥	٨ الرقم	د. شادية رقم ١ ع. أول	٨٠١٢٤ قلعة مروان جزء بومرا رطلون شادية سرب	أرضيات



كشف الملاك الظاهري لمنطقة  
وذلك حسب إرشاد السيد / رستم الهندي بالرقم ١١٧٨ - بطن  
حسب المخطط الموضح في ١ / ١١ / ٥٠١٥  
وتحت مسئوليتهم بدون أدنى مسئولية على المساحة حالاً ومستقبلاً

مدير  
مديرية المساحة بالقليوبية

رئيس مكتب المراجعة  
٥٥٦٩  
١١/١١/٥٠١٥

القلم  
عبد



٢٠١٧

مبنى